يقصد بالإقتراب طريقة التقرب من الظاهرة بغية تفسيرها بعد اكتشافها وتحديدها بالإستناد إلى مفاهيم ومتغيرات رئيسية يرى الإقتراب بأنها الأنسب للتفسير، ويشير كذلك إلى الضوابط التي تشير إلى اختيار موضوعات ومعلومات معينة واستبعاد معلومات أخرى من نطاق البحث؛ أي الزاوية التي سوف نعالج من خلالها موضوع معين. وفي دراسة النظم السياسية هناك عدة إقترابات من بينها:

أولا: الإقتراب القانوني

يشير مصطلح القانون إلى ثلاث معان: أنه قاعدة صنعها وتصيغها هيئة شرعية تصدر على شكل مرسوم أو قرار، أو أنه مجموعة من المبادئ والمعايير الأخلاقية وهنا نتكلم عن مبادئ سامية مثل القانون الإلهي والتشريعات الدينية، أو أنه مجموعة من الإنتظامات والضرورات والعلاقات بين العناصر والظواهر وهنا نتكلم عن القوانين الطبيعية.[1]

ويعتبر الإقتراب القانوني من الإقترابات التقليدية وأول اقتراب استعمل في تحليل النظم السياسية، يركز هذا الإقتراب على دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق الأنشطة الحكومية مع القاعدة القانونية. يغلب عليه الطابع الوصفي بمعنى يصف الظواهر من خلال معيار المشروعية القانونية، التطابق والخرق والإنتهاك، ويستخدم مجموعة من المفاهيم مثل الحقوق والواجبات والإلتزام والمسؤولية ...كما يعتمد هذا الإقتراب على فلسفة الآلية الرسمية والتي يترتب عليها مجموعة من الأسس: [2]

1-الهيكل التنظيمي الرسمي هو الإطار الذي تتم فيه العلاقات الوظيفية داخل الأجهزة الإدارية.

2-التنظيم الرسمي لا بد أن يحكم العلاقات الرسمية وغير الرسمية داخل الإجهزة الإدارية.

3-اتخاذ القرارات مسئولية المستويات الإدارية العليا ولابد أن تتم وفق التسلسل الإداري داخل وحدات الجهاز الإداري.

4-إنفراد السلطة أو الأجهزة التشريعية بمهمة تحديد وصياغة السياسات العامة واصدارها وتطويرها وتعديلها، دون أن يكون، دون أن يكون لدى المنظمات العامة ومؤسسات الخدمة المدنية أي صلاحية في ذلك وأن يقتصر دورها على مجرد تنفيذ تلك السياسات.

-أنه قاعدة تصنعها وتصيغها هيئة شرعية تصدر على شكل مرسوم .

-أنه مجموعة من المبادئ والمعايير الأخلاقية وهنا نتكلم عن مبادئ سامية مثل التشريعات الدينية.

---

[1] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 19.

[2] عبد النور ناجي، بومين طاشمة، مرجع سابق، ص 195.

-أو أنه مجموعة من الإنتظامات والضرورات والعلاقات بين العناصر والظواهر وهنا نتكلم عن القوانين الطبيعية.

وبناء على ما سبق وبناء على ما سبق فإن الزاوية التي ينطلق منها الإقتراب القانوني في دراسته للنظم مؤداها أن النظام السياسي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمجردة تقوم على حمايتها وتنفيذها مجموعة من الهيئات والمؤسسات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والإكراه. [3] وفق الإقتراب القانوني يمكن إجراء مقارنات مقارانات لأداء مؤسسات النظام السياسي بالنظر إلى مدى الإلتزام بالقواعد القانونية في البلدان المختلفة وما مدي عدم التزام المؤسسة بالقواعد القانونية على أدائها. وحسب الكثير من الباحثين فإنه لا من الصعب فهم نظام السياسي في أيه دولة بعيدا عن قانونها الدستوري والإداري.[4]

يرجع ديوع هذا الإقتراب إلى عدة عوامل، فمن ناحية شهدت بدايات القرن العشرين ثورة في صياغة الدساتير وانتشارها في أوروبا وإمريكا.ومن ناحية أخرى ظهر في تلك الفترة مفهوم التدريب سواء التدريب على المواطنة للمهاجرين الجدد، أو التدريب على الإدارة والخدمة العامة، أو على أعمال البرلمانات، والعامل الثالث الذي دفع للإهتمام بالتحليل القانوني نابع من الصورة الخاصة بالنظام الأمريكي لدى الأمركيين أنفسهم، إذ أنهم يرون أن حكومتهم هي حكومة القانون وليس الرجال، على الرغم من أن الرجال هم الذين يطبقون القانون ولذلك ففهم النظام السياسي يسلتزم تحليل القانون.[5]

حدود توظيف الإقتراب القانوني: على الرغم من الأهمية التي يكتسيها الإقتراب القانوني في دراسة النظم السياسية في شكل مقارن، إلا أنه يظل قاصرا على الإحاطة بجميع جوانب النظام السياسي فضلا على أنه يركز على الأطر المعيارية الشكلية ويعطي أهمية كبيرة لدراسة الدساتير، ويهمل العمليات والنشاطات غير الرسمية ودور الفواعل الأخرى في تقرير القواعد القانونية والتلاعب بها، بالإضافة إلى أنه لايعطي للبيئة أي أثر،(البيئة الاقتصادية، والاجتماعية والتاريخية)، ويتعامل مع النظام السياسي باعتباره نظاما مغلقا وبناء ساكنا. ولكن هذا لا يمنع من الإعتماد عليه كأداة للتحليل ووسلة لتفهم الأنظمة السياسية مكملة للمداخل الأخرى التي تهتم بالفواعل الكامنة خلف المؤسسات.

ثانيا: الاقتراب المؤسسي

المقصود بالمؤسسة هي مجموع المظاهر والأنماط التي تمثل الخيارات الجماعية والتي تحدد وتقيد وتعطي الفرص للسلوك الفردي، ويقصد بالمؤسسات السياسية مجموعة العناصر التنظيمية ذات العلاقة بالنظام السياسي.

---

[3] عبد النور ناجي، المرجع السابق، ص 195.

[4] كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت 1985، ص 22.

[5] نصر مُحَمَّد عارف، مرجع سابق، ص 204.

جاء الاقتراب المؤسسي كرد فعل على الاقتراب القانوني، حيث أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية والدستورية، ومن ثمة حدث تحول في بؤر الاهتمام وأصبح منصبا على دراسة الحقائق السياسية كالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والمحاكم، ودراسة الوظائف الخاص بالرئيس ونظم الانتخابات والأحزاب السياسية والبيروقراطيات.[6] ويركز على المؤسسة كوحدة للتحليل؛ أي أنه يعطي أهمية للمؤسسات في تحديد السلوك والمخرجات على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيرا مستقلا يؤثر على تحديد من هم الفاعلين الذين يسمح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية، وتحديد نمط الإستراتجيات التي ينتهجونها وتؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنوننها حول المكن والمرغوب فيه.[7]

ويمكن القول أن الإقتراب المؤسسي قد مر بمرحلتين:

المرحلة التقليدية: كان الإهتمام فيها منصبا على دراسة الدولة ومؤسساتها الرسمية، ومدى التزام هذه الأخيرة بالقواعد الدستورية، والتركيز على مواضيع مثل الحكوم والبرلمان والسلطة القضائية والجهاز الإداري ...أي دراسة المؤسسات في ضوء شرعيتها الدستورية وفي ضوء هذه النقاط يلتقي مع الإقتراب القانوني.

المرحلة الحديثة: وهي أحد افرازات الثورة السلوكية ظهرت المؤسسية الحديثة في منتصف الستينات على يد العالم الإمريكي "صمويل هانتنغتون" وذلك في كتابه النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" وانتشر التحليل المؤسسي بشكل جلي في بداية الثمانينات.

يقوم هذا الإقتراب على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسة والمقارنة بين المؤسسات من حيث: [8]

1-كيفية تكوين المؤسسة.

2-الهدف من وجود المؤسسة.

3-مراحل تطور المؤسسة أو نموها.

4-الوسائل التي تستطيع من خلالها المؤسسة الحفاظ على بقائها.

5-الطريقة التي يتم بها تجنيد الأفراد في المؤسسة.

6-البناء الداخلي والهيكل الخارجي للمؤسسة.

7-علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى وبالمجتمع ككل.

8-المدى الزمني الذي تستطيع أن تمارس فيه المؤسسة عملها.

---

[6] نفس المرجع، ص 205.

[7] عبد العالي عبد القادر، مرجع سابق، ص 21.

[8] نصر مُحَمَّد عارف،مرجع سابق، ص205.

9-وظائف المؤسسة وأهميتها.

وقد اهتم "هانتنغتون " Huntington" بدراسة المؤسسات وابعادها وأنماطها ووفقا لدراسته فإن الأنظمة السياسية تختلف فيما بينها في مدى قوة مؤسساتها السياسية، وقد صاغ مفهوم المؤسساتية لقياس قوة المؤسسات، ويقصد بالمؤسساتية "تلك العملية التي بها تكتسب التنظيمات والإجراءات حتمية وثباتا"[9] وحسبه فإن مستوى المؤسساتية في أي نظام سياسي يمكن قياسه وفقا أربعة معايير:[10] التكيف، التعقيد، الإستقلالية وتماسك تنظيماته وأجراءاته.

أولا: التكيف: ويقصد به مقدرة المؤسسة على الاستجابة لتأثيرات البيئة الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، وتقاس قدرة التكيف باستخدام المؤشرات التالية:

1-العمر الزمني: فكلما كان عمر المؤسسة طويلا كانت أقدر على التكيف، وصار مستواه المؤسساتي أرفع والعكس صحيح، بل إن المؤسسة الأكثر رسوخا في القدم هي أكثر تأثيرا وبشكل ايجابي في تعزيز أداء الدولة واستقرارها.

2- العمر الجيلي: ويتعلق بالتغيرات في القيادة العليا للمؤسسة ومدى تعبيرها عن التغير الجيلي؛ أي هل انتقلت القيادة سلميا من جيل إلى جيل؟ فالمؤسسة التي يكون فيها الإنتقال بشكل سلمي وهادئ هي الأقدر على التكيف من المؤسسة التي تتم فيها عملية الإنتقال للقيادة بصورة عنيفة.

3-التغيير الوظيفي: المؤسسات تنشأ عادة للقيام بوظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف المحصورة في بيئتها الأولى، لكن التغيير البيئي والزمني يشكل تحديا أمام هذه المؤسسة، إما أن تكون لها القدرة على التكيف وخلق وظائف جديدة وإما أن تروض نفسها على تقبل الموت البطيء، فالمؤسسة التي تكيف نفسها مع تغيرات طرأت في بيئتها ونجحت في تغيير وظائفها الرئيسية تكون أعلى مؤسساتية من تلك التي تعجز عن ذلك.

ثانيا: التعقيد: بمعنى أن تضم المؤسسة مجموعة من الوحدات المتخصصة تقوم بوظائف معينة لضمان الإستمرارية للمؤسسة وحسب" Huntington" كلما ازداد التنظيم تعقيدا كلما ارتفع مستواه المؤسساتي. وتقاس درجة التعقيد من خلال:

1-درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها

2-درجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

---

[9] صمويل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993، ص 21.

[10] نفس المرجع ص ص 22-33.

وبناء على هذا يرى أن الأنظمة السياسية التقليدية البسيطة والبدائية نسبيا غالبا ما ترتبك وتتفكك أثناء عملية العصرنة، أما الأنظمة التقليدية تعقيدا فإنها تكون أكثر قابلية للتأقلم مع المتطلبات الجديدة، وأعطى مثالا بقدرة النظام الياباني بعد الإطاحة بنفوذ الشوغان، على تكييف مؤسساته السياسية التقليدية مع العالم الحديث بسبب تعقيدها النسبي. والقدرة العالية للنظام السياسي الإمريكي، الآتية من الأدوار المختلفة التي لعبتها المؤسسات الإمريكية، الرئاسة ومجلس الشيوخ ومجلس النواب والمحكمة العليا وحكومات الولايات عبر فترات تاريخية مختلفة عند ظهور مشكلات جديدة، حيث كان يسمح بتداول هذه المشكلات وتوزيعها فيما بينها. وعلى العكس من ذلك جعلت الجمهورية الثالثة والرابعة في فرنسا السلطة ممركزة في الجمعية العمومية والإدارة البيروقراطية الوطنية، وهذا ما جعل النظام السياسي الفرنسي يواجه أزمات التغيير من جمهورية لأخرى.

ثالثا: الاستقلالية: وتشير إلى مدى ذاتية أو حرية المؤسسة في التسيير، ويعبر كذلك عن مقدار الوجود المستقل للتنظيمات والإجراءات السياسية عن تجمعات وطرائق سلوك إجتماعية أخرى، فكلما تمتعت مؤسسات النظام السياسي باستقلالية كلما كان نظام ذا مستوى عال في الآداء وفي منآى عن التأثر بالجماعات والإجراءات غير السياسية.وفي المقابل كلما كانت مؤسسات النظام السياسي تابعة وخاضعة لنفوذ لفئات اجتماعية عائلية أو عشائرية كلما أمكن الحكم عليه أنه ينقصه التسيير الذاتي وأنه يعكس ممارسة عالية من الفساد، ويقاس معيارالإستقلالية عن طريق:

1-الميزانية: هل للمؤسسة مستقلة وهل لديها حرية التصرف في ميزانتيها.

2-شغل المناصب: إلى أي مدى تتمتع المؤسسة باستقلالية في تجنيد أعضائها.

رابعا: التماسك: بمعنى درجة الرضى أو الإتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة فكلما كان التنظيم متماسكا كلما ارتفع أداءة المؤسساتي ومع تزايد تفكك التنظيم يتدنى مستوى الأداء، ويقاس باستخدام المؤشرات التالية:

1-مدى انتماء وولاء الأعضاء للمؤسسة.

2-مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة، خاصة في مناسبات التغيير القيادي.

3-مدى وجود خلافات داخل المؤسسة بوجه عام وهل تتعلق بمبادئ وأهداف المؤسسة أو بأمور هامشية.

وفي حالة امكانية قياس هذه المعايير تصبح المقارنة ممكنة بين الأنظمة السياسية في نطاق مستوياتها المؤسساتية. غير أن هذا المقترب يؤخذ عليه أنه يقتصر على الجانب الرسمي والمؤسسات الموجودة بصورة تغفل تماما المؤسسات غير الرسمية، كما يركز في تحليله على نظم الحكم التي تحتوي على مؤسسات، وبالتالي لا يصلح لدراسة المجتمعات التي لا توجد فيها مؤسسات رسمية، بالإضافة إلى أنه لم يعطي أهمية لأنماط التفاعل داخل هذه

المؤسسات.غير أن هناك من يرى أنه إذا تم الإدراك أن المؤسسات تمارس نشاطها وتنمو وتتغير من خلال السوك الإنساني للأفراد المكونين لها، فإن ذلك يمكن من تجنب جمود الإقتراب المؤسسي في تحليل الأنظمة السياسي، ويتحول الإهتمام الإقترابات الشكلية القانونية أو المؤسساتية إلى التركيز عللى الديناميات السياسية ومن ثمة المقارنة سوف تزداد عمقا ومصداقية وهذا تم التوصل إليه في المرحلة السلوكية.[11]

[11] مُحَمَّد نصر عارف، مرجع سابق، ص 206.